

أطراف سياسية تشرك طهران في حل أزمة الهاشمي

قائد الأركان الإيراني: مستعدون لدعم العراق أمنياً وعسكرياً



جانب من لقاء وزير المالية والقيادي في العراقية رافع العيسوي مع السفير الإيراني أمس.. (وكالات)

وقالت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية "تجري هذه المناورات التي أعلن عنها قائد القوات البحرية التابعة للجيش الإيراني الأدميرال حبيب الله سياري من على متن مدمرة جماران، في منطقة واسعة في بحر عمان والمحيط الهندي وعلى مساحة مليوني كيلومتر مربع". وكانت مريم الرئيس المستشارة في الحكومة قد نفت نية العراق تلقي مساعدات عسكرية إيرانية بعد الانسحاب، معتبرة ما تناولته وسائل الإعلام بهذا الصدد عارياً عن الصحة، وقالت في تصريح سابق لـ(المدى) إن الحكومة العراقية ليست بحاجة لأي دولة لحمايتها، فنحن نمتلك قوات كبيرة من الشرطة والجيش والأن هناك قرار لانسحاب جميع قطعات الجيش من المدن والاستعاضة عنها بقوات من الشرطة داخل المدن وأن قوات الجيش سيكلفون بواجبات أخرى ولا حاجة لقوات أي دولة أخرى حتى لو أرادت حماية العراق.

الوقت الحاضر، ما لم يتعرض أمنه لخطر، لافتاً إلى أنه "يعيش ظروفاً طبيعية حتى الآن ويعمل على أن تحل القضية من خلال القضاء العراقي وبأسرع وقت ممكن". وتشهد البلاد أزمة سياسية كبيرة على خلفية الاتهامات الموجهة ضد نائب رئيس الجمهورية والقيادي البارز في ائتلاف العراقية بارتكاب أعمال إرهابية، وقرار صادر من القضاء باعتقاله للتحقيق معه في التهم الموجهة إليه، إلى جانب قرار من رئيس الوزراء بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك القيادي أيضاً في القائمة العراقية. وعلى الصعيد الأمني، أعربت إيران عن استعدادها لتوسيع التعاون مع العراق في المجالات العسكرية والأمنية، ويأتي ذلك بعد أقل من أسبوعين على بدء انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وفي ضوء التدريبات البحرية التي بدأتها إيران السبت وتستمر عشرة أيام شرق مضيق هرمز.

العراق إذا تعرض أمنه الشخصي للخطر. وأضاف الهاشمي من محل إقامة رئيس الجمهورية جلال طالباني في محافظة السليمانية، في مقابلة مع وكالة الأنباء الفرنسية أنه لن يسلم نفسه للقضاء في بغداد، مضيفاً "قد أغادر البلد إذا تعرضت أمني الشخصي للخطر". وأشار إلى أن قراره هذا "تابع من سببين أولهما أمنه الشخصي، إذ أنه تم تجريد أفراد حمايته من الأسلحة، والثاني القبض على عدد كبير منهم، وأن بيته ومكاتبه في بغداد ما زالت محتلة". وذكر الهاشمي أن السبب الثاني يعود إلى أن "مجلس القضاء العراقي وقع تحت سيطرة وتأثير الحكومة المركزية، ولذلك طلب نقل القضية إلى إقليم كردستان الذي لا يتعرض إلى ضغوط الحكومة الاتحادية، مبيناً أنه علم بأن تركيا تحرب بقدمه إليها. وشدد الهاشمي على أنه "ليس لديه نية لمغادرة العراق في

ثلاثة أيام وأجرى سلسلة من اللقاءات مع قيادات عراقية بينها رئيس العراق جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ونائب الرئيس طارق الهاشمي". وأضافت المصادر الحزبية أن "الوفد اقترح عقد لقاء سياسي في مدينة أربيل (عاصمة إقليم كردستان) لكن رئيس الوزراء رفض الحضور، كما اقترح عقد لقاء في بغداد لكن رئيس إقليم كردستان رفض ذلك". وتابع أن "الوفد الإيراني اقترح أيضاً عقد اللقاء في السليمانية أو إيران، لكنه لم يتلق جواباً حتى الآن". وتعليقاً على ذلك أكد المصدر المقرب من رئيس الوزراء أن المالكي "لن يحضر أي مؤتمر يعقد بهذا الصدد (قضية الهاشمي) في أي مكان غير كردستان العراق للتوسط في الأزمة السياسية". وأوضح المصدر أن "الوفد وصل إلى كردستان العراق قبل

غرق العراق عقب انسحاب الجنود الأميركيين منه قبل أكثر من أسبوع، في أزمة سياسية حادة باتت تندرج تحت فئتي المؤسسات وتهدد التوازن السياسي الهش الذي يسير عمل الحكومة. وصدرت مذكرة توقيف بحق نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي الذي اتهم بدعم وتمويل أعمال "إرهابية" نفذها حرسه الشخصي، فيما علق ائتلاف "العراقية" المدعوم من شخصيات سنية بارزة بينها الهاشمي، حضور جلسات الحكومة والبرلمان. وفي السياق نفسه، أبلغت مصادر من كردستان فرانس برس أمس أن "وفداً إيرانياً رفيع المستوى يضم قيادات من جهاز الاستخبارات والجيش يزور حالياً إقليم كردستان العراق للتوسط في الأزمة السياسية". وأوضح المصدر أن "الوفد وصل إلى كردستان العراق قبل

تنتائيل

عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

خطأ المالكي الجسيم

لا يحرق السياسي الجسور بينه وبين خصومه أو منافسيه أو شركائه، ولا يدفع بالأمر إلى حافة الهاوية معهم إلا إذا كان قد اتخذ قراراً نهائياً بإعلان الحرب على هؤلاء الخصوم أو الأعداء أو المنافسين أو الشركاء، بعدما فكر ملياً في العواقب المحتملة للقرار وأعد العدة لمواجهة النتائج. من المفترض أن هذه القاعدة كانت في ذهن رئيس الوزراء نوري المالكي وهو يقرر أن يفتح الملف المؤجل منذ ثلاث سنوات الخاص بطارق الهاشمي وأن يهدد بفتح ملفات أخرى موجودة تحت يديه تخص خصوماً أو منافسين أو شركاء آخرين، بحسب ما أوضح هو في مؤتمره الصحفي الأخير. في السياسة، كما في الحرب، لا أحد يمكن أن يضمن لنفسه النتائج تماماً، وبالتالي فكل قرار ينطوي على قدر من المغامرة. فما الذي دفع المالكي إلى تهديد الجسور مع الهاشمي، بما يمثله سياسياً ووطنياً، بعد ثلاث سنوات أو أكثر من التحمل والى التلويح للآخرين بفتح ملفاتهم؟ لا بد من أن نستبعد أن المالكي فعل ما فعل لوقف عملية سكب دماء العراقيين التي يقف الهاشمي وراءها، كما جاء في تصريحات المالكي وبيانات مساعديه.. المالكي رئيس حكومة منتخب.. صوت له الناس لكي يكون مشرعاً للقوانين في البرلمان ورقبياً على عمل الحكومة ومؤسساتها من أجل أن تقدم أفضل الخدمات للناس. ثم اختاره البرلمان ليكون رئيس الحكومة التي عهد إليها تأمين احتياجات الناس وتوفير الأمن ولقمة العيش والحرية والكرامة لهم. ومن يهدد اليه بهذه المهمات الجسيمة لا يفترض أن يتهاون مع الذين يهدرون الدم ويزهقون الأرواح ويعكرون الأمن (المالكي قال انه صبر ثلاث سنوات على الهاشمي وجماعته عليهم يتوقفون عن سكب الدماء، وأنه يمسك الآن في يديه ملفات تخص مسؤولين كباراً آخرين، مهدداً بإيهاهم بفتحها إن لم يوقفوا سكب الدم، كما قال).

الأرجح أن ما دفع بالمالكي إلى تهديد الجسور هو شعوره بالضيق الشديد من أن العد التنزالي لولايته الثانية قد بدأ من دون أن تحقق حكومته الثانية إنجازات تعزز من مصيده في الانتخابات المقبلة التي لم يتبق عليها سوى سنتين. إذا صح هذا التحليل فإن المالكي يكون قد وقع في خطأ جسيم، فليس صحيحاً أن "العراقية" أقلية لا تستطيع التأثير في عمل الحكومة وفي العملية السياسية إذا ما انسحبت منهما، كما قال احد مساعدي المالكي منذ يومين. "العراقية" تحولت إلى ممثل لمكون أساسي (السنة)، وأي مواجهة مع هذا المكون هي بمثابة إعلان حرب طائفية جديدة ستكون عواقبها أكثر كارثية من حرب ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. من المفهوم أن يضيق المالكي ذرعاً بموقف "العراقية" من حكومته، لكنه في الواقع ارتكب خطأ جسيماً بوقفه ضد ربيع بغداد في شباط الماضي، فهو فوت على نفسه فرصة ذهبية بتوقفه موقفه تجاه الخصوم والمنافسين والشركاء.. تظاهرات ٢٥ شباط وما تلاها رفعت شعارات: مكافحة الفساد ومعالجة مشكلة البطالة وتوفير الخدمات الأساسية وتحسين مفردات الطاقة التنويعية وسواها من المطالب المشروعة التي اختار المالكي أن يواجه أصحابها بالقوة العاشمة (خطر التجوال والهجوم على المظاهرات بالأسلحة الحية) وبالتشهير (الزعم بأنهم بعثيون)، فيما كان يمكنه أن يبني مطالب الحركة ويستعين بها للضغط على "العراقية" وسواها لتخفيف موقفها "المنغاب" من حكومته، لكن الذي حدث أنه بموقفه اكتسب عداوة الحركة الشعبية، وأعطى للقائمين عليها انطباعاً بأنه لا يريد إعطاء الناس حقوقهم. والأمر حتى لو كسب المالكي معركة مع الهاشمي وسواه فلن يحقق بهذا أي إنجاز لحكومته الثانية على غرار إنجاز الحكومة الأولى الوحيد: وقف الحرب الطائفية وفرض القانون جزئياً.

التحالف الوطني يعنى لقاءاته مع العراقية

الجميلي لـ(المدى): دولة القانون ينفذ أجنادات إقليمية لإقصائنا

عاقلة من دون حل، كما وتندور خلافات بين الجانبين على خلفية العديد من المواضيع منها اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، كذلك بشأن تشكيل مجلس السياسات الاستراتيجية، الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء أربيل. غير أن النائب عن العراقية وحده الجميلي اعترضت على وصف لقاءات ائتلافها بالتحالف الوطني بغير الموقفة، مشددة على أن هذه الحوارات من شأنها أدابته ما وصفته بالجلبيد بين الكتل السياسية. الجميلي قالت في تصريح لـ(المدى) أمس، "أن الطروحات التي قدمتها العراقية لا تتناسب مع رؤى

الذي يعتمده حزب الدعوة تجاه شركائه في العملية السياسية، وقالت "إذا ما استمر الحال على ما هو عليه سنتحرك على التحالف الكرديستاني والذي اقترح منا إلى حد كبير فضلاً عن بعض الجهات في التحالف الوطني التي لا ترغب بسياسة المالكي وحزب صوب استبدال رئيس الوزراء". وخلصت النائبة عن العراقية "خير للحزب الحاكم أن ينفذ الشراكة الوطنية ويبتعد عن التفرق بالسلطة والهجة الحادة ضدنا كوننا طرفاً مهماً في العملية السياسية ومن الممكن أن يتعرض المشهد العراقي إلى شتى أنواع الانشقاقات إذا ما استمر استهداف العراقية".

غير موفق بسبب حجم المطالب التي تقدمت بها القائمة العراقية والتي كانت سوقها عالية جداً والتي وصفها بـ(غير المنطقية) كأنها وحسم ملف نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، وإرجاع نائب رئيس الوزراء صالح المطلك إلى منصبه. وأكد الشهبلي: أن مطالب العراقية كان فيها نوعاً ما الخروج عن الدستور لذا ارتأت التحالف الوطني أن يكون هناك لقاء ثان بعد يومين أو ثلاثة أيام. وتشهد العلاقات بين ائتلافي رئيس الوزراء الأسبق أباد علوي ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي توتراً يتفاقم بمرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما

أكد نائب التحالف الوطني فشل الاجتماع الأخير الذي جمع التحالف بائتلاف العراقية الذي حين حذرت الأخيرة من استمرار استهدافها. جواد الشهبلي، النائب عن التحالف الوطني، ذكر أن اجتماع التحالف الوطني والقائمة العراقية الذي عقد مساء الأحد الماضي كان غير موفق، مؤكداً أن التحالف الوطني طلب لعقد اجتماع ثان والذي سيكون بعد يومين أو ثلاثة. الشهبلي ذكر في تصريحات صحفية: أن اجتماع التحالف الوطني والقائمة العراقية والذي كان التيار الصدري ممثلاً فيه كان

تعزية

تلقت مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيساً وعاملين وأصدقاء، ببالغ الأسى والحنن نبأ

رحيل الدكتور

مهدي مرتضى

الشخصية الوطنية والثقافية المعروفة، الذي قدم

الكثير للحركة الديمقراطية العراقية.

وفي الوقت الذي نعزي أنفسنا، نسأل الله أن يلهم أهله وذويه وأصدقاءه الصبر والسلوان وان يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

فخري كريم

رئيس مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

اجتماع القيادات الأسبوع المقبل

ذكر النائب عن التحالف الوطني قاسم الاعرجي أن هيئة رئاسة مجلس النواب ستجتمع مع رؤساء الكتل ولجنة شؤون الأعضاء في الرابع من الشهر المقبل لبحث عدة ملفات. وقال الاعرجي إن "الاجتماع سينتظم بحث إقالة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، وسحب الثقة عن أمين بغداد صابر العيسوي". وكانت رئاسة مجلس النواب قد قررت في وقت سابق تأجيل الجلسات لمدة أسبوعين لعدم اكتمال النصاب القانوني. وأضاف الاعرجي "سيتم البحث أيضاً في موضوع الموازنة الاتحادية ومناقشة المواضيع الخاصة بشؤون الأعضاء".

تغيير شامل لخطة بغداد الأمنية

أفاد عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، حاكم الزامل، بأن اللجنة ستعمل على تغيير الخطط الأمنية في العاصمة بغداد، عبر تغيير بعض السيطرات العسكرية، ونصب الكاميرات في جميع أنحاء العاصمة، التزاماً مع انسحاب القوات الأمريكية من البلاد. تابع "لاحظنا أن الخطط الأمنية مخترقة، وأنها لم تجد نجاحها بشكل كامل إذ أن الاحتلال كان يسعى لتأمين أمنه وأمن أفراد ومعداته"، مشيراً إلى تزايد الحاجة على أن تكون الخطط عراقية وتشمل تغيير بعض السيطرات ونصب الكاميرات في جميع أنحاء بغداد".

المالكي لم يحدد موعد زيارة الكويت

شدد فاروق عبد الله مستشار رئيس الوزراء نوري المالكي على أن الأخير لم يعين موعداً محدداً لزيارة دولة الكويت. وكان رئيس الوزراء الكويتي قد دعا أمس الأول المالكي إلى زيارة الكويت بحسب بيان لرئاسة الوزراء. وقال عبد الله إن "دعوة رئيس الوزراء الكويتي الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح إلى المالكي هي محط قبول ورضا من قبل المالكي كونها تصب في مصلحة تمتين العلاقات بين البلدين".